ISLAMIC SCIENCES JOURNAL (2024) Vol (15) Issue (12) : 260-279
DOI: https://doi.org/10.25130/jis.24.15.12.11

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
ISSN:2073-1159 (Print) E-ISSN: 2663-8800 (Online)
ISLAMIC SCIENCES JOURNAL
Journal Homepage: http://jis.tu.edu.iq
ISJ

Ayad Khalaf Aidan Azzawi *

Department of Hadith and Its Sciences, College of Islamic Sciences, Tikrit University – Iraq

KEY WORDS:

Hadith scholars, Efforts, Different, Hadith reconciliation, Hadiths.

ARTICLE HISTORY:

Received: 2024/ 9/4

Accepted: 2025/ 11/12

Available online:2025/ 1/15

©.2024This is an open access article under the CC by licenses

http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Efforts of the Hadith Scholars in Reconciling Conflicting Hadith

ABSTRACT

This research discusses the efforts of hadith scholars in reconciling conflicting hadiths. I have not covered everything the scholars have mentioned in this regard, as they have established rules, guidelines, and conditions that enable them to reconcile differing hadiths. Through these efforts, they concluded that there is no real contradiction in the Sharia; any apparent conflict is only in the eyes of the scholar, not a genuine contradiction. They made significant efforts to resolve these differences and shut the door on those who would criticize the Prophetic tradition. Their aim in reconciling the hadiths was to find a way to act upon all of them, avoiding neglect of any hadith as much as possible because acting on them is preferable to neglecting them. They only resorted to other principles when reconciliation was not possible.

* *Corresponding author: E-mail*: Ayad K34@tu.edu.iq

جهود المحدثين في الجمع بين الأحاديث المختلفة

أياد خلف عيدان عزاوي

قسم الحديث وعلومه, كلية العلوم الإسلامية, جامعة – العراق

الخلاصة:

يتضمن هذا البحث جهود المحدثين في الجمع بين الأحاديث المختلفة حيث وضعوا لذلك قواعد وضوابط وشروط تمكنهم من الجمع بين الأحاديث المختلفة, وتوصلوا بذلك أنه لا يوجد في الشريعة تعارض وإن كان هناك تعارض إنما هو في نظر المجتهد وليس تعارضاً حقيقياً, وبذلوا جهوداً كبيرة في إزالة الاختلاف, وسدوا الباب أمام الطاعنين في السنة النبوية, ومرادهم بالجمع بين الأحاديث هو التوصل إلى العمل بها كلها وعدم إهمال بعضها ما أمكن ذلك.

الكلمات الدالة: المحدثين, جهود, مختلف, جمع, أحاديث.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين وأصلي وأسلم على نبينا محمد نبي الرحمة خير البشرية على الأطلاق وعلى آله وصحبه المجتبين الأخيار ومن تبعهم بإحسان الى يوم المعاد.

أما بعد:

فالحديث النبوي في التشريع له المنزلة العالية إذ هو المصدر الثاني من مصادر التشريع ويورد المصنفون في فن علوم الحديث علماً قد اصطلحوا على تسميته (مختلف الحديث) وهذا النوع السادس والثلاثون من الأنواع التي ذكرها أبو عمرو بن الصلاح – رحمه الله – في مقدمته الشهيرة في علم الحديث. وهذا الذي يتناول بالدراسة والتحليل قضية التعارض والاختلاف بين ظواهر ما ثبت من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم. كما هو ظاهر بين وعر المسالك صعب المراقي لا يتكلم فيه الا ذوو العلم والفقه الذين خاضوا غمار هذا العلم وافنوا اعمارهم في دراسته وكشف اسراره واستاره فقامت طائفة منهم بالحديث عنه في مصنفاتهم ورسائلهم في علوم الحديث ومصطلحه ومن هؤلاء ابو عبدالله الحاكم النيسابوري في كتابه معرفة علوم الحديث والخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية وقد تناولوا هذا الموضوع بشيء من الإيجاز والاختصار, وقد كان لكثير من العلماء جهود كبيرة في الجمع بين الأحاديث المختلفة.

من المعلوم ان شرف العلم من شرف معلومه , وان شرف كل شيء نابع من فائدته واهميته , واشرف هذه العلوم العلم الذي يوصل الانسان الى خالقه ومعبوده جل وعلا ؛ وهنا تكمن اهمية القرآن الكريم , والحديث الشريف.

فإن الله سبحانه انزل على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم القرآن ليخرج الناس من الظلمات الى النور ويهديهم الى صراط مستقيم.

ثم امر سبحانه وتعالى رسوله صلى الله عليه وسلم ببيان هذا الكتاب فقال سبحانه ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[2]

فالسنة النبوية الشارحة للقرآن والمفسرة لما في القرآن ولما لهذه السنة من مكانة عظيمة ومنزلة رفيعة فقد اولاها العلماء اهتماما كبيرا حتى افنوا اعمارهم في خدمة السنة والذب عنها وكشف ضلال المضللين والطاعنين بالسنة الذين يريدون التشكيك بدين الله وبما جاء به النبي صلى الله

[2]) سورة النحل, من الآية: ٤٤

عليه وسلم ورب قائل يقول ان اغلب الاحاديث هي من وضع والوضاعين , وقائل اخر يقول إن الاحاديث يعارض بعضها بعضا

لذا آثرت البحث في مجال قاعدة من قواعد دفع التعارض بين الاحاديث المتعارضة حيث يمكنني من خلالها الدفاع عن سنة رسولنا صلى الله عليه وسلم التي وصلتنا نقية وسليمة من التحريف والتزييف بجهود العلماء الذين افنوا اعمارهم دفاعا عن هذا الدين حيث وضعوا قواعد مهمة لدفع ذلك التعارض المتوهم بين الأحاديث من تلك القواعد قاعدة الجمع التي تعد من أهم القواعد التي يتم من خلالها التوفيق بين الادلة المتعارضة في الظاهر والعمل بها كلها دون إهمال بعضها ولذلك آثرت البحث فيها لبيان تلك القاعد وجهود العلماء في الجمع بين الأحاديث المختلفة حيث اشتمل هذا البحث المتواضع على:

1- التمهيد: وفيه التعريف بالجمع وضابطه وشروطه.

2- المبحث الأول: وفيه قواعد الجمع بين الأحاديث المختلفة.

3- المبحث الثاني: وفيه أوجه الجمع بين الأحاديث المختلفة.

التمهيد: التعريف بالجمع وضابطه وشروطه.

أولاً: تعريف الجمع:

الجمع لغة : تأْليفُ المُتَفَرِّقِ[3] وقال الراغب : ضمّ الشيء بتقريب بعضه من بعض، يقال: جَمَعْتُهُ فَاجْتَمَعَ[4].

أما في الاصطلاح : إعمال الحديثين المتعارضين الصالحين للاحتجاج , والمتحدين زمنا , بحمل كل منهما على محمل صحيح , مطلقا أو من وجه دون وجه بحيث يندفع به التعارض بينهما[5].

وهناك تعريف آخر للجمع اخصر من التعريف السابق : وهو حمل الحديثين المقبولين المختلفين على محملين صحيحين[6].

ثانياً: ضابط الجمع :

وهو ألا تكون هناك مخالفة , فإذا تحققت المخالفة وتعذر أو استحال الجمع ففي هذه الحالة لابد من الترجيح [7].

ثالثاً: شروط الجمع [8] :

وضع العلماء شروطا للجمع بين مختلف الحديث فلا يصار الى الجمع الا بعد تحقيق هذه الشروط وهي كما يلي:

([3]) القاموس المحيط (ص710).

([4]) المفردات في غريب القرآن تأليف: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (ت ٥٠٢هـ), تحقيق: صفوان عدنان الداودي, نشر: دار القلم، الدار الشامية – دمشق بيروت, الطبعة: الأولى – ١٤١٢ هـ (ص201).

([5]) مختلف الحديث لاسامة خياط (ص30), مختلف الحديث لنافذ حسين حماد(ص141– 142).

([6]) قواعد رفع الاختلاف بين الاحاديث النبوية لنورالدين عبدالسلام مسعي (ص219).

([7]) دروس للشيخ أبو إسحاق الحويني, تأليف: أبو إسحاق الحويني الأثري حجازي محمد شريف, مصدر الكتاب : دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية http://www.islamweb.net (14/1).

([8]) المهذب في علم أصول الفقه المقارن (5/ 2420) , مختلف الحديث لنافذ حسين حماد (ص142– 145) , مختلف الحديث للطفي بن محمد الزغير (ص124– 326).

1- أن يكون كل دليل من الدليلين المتعارضين ثابت الحجية، فلا يجوز الجمع بين دليلين ضعيفين؛ لأنهما ليسا بدليلين.

2- أن يكون كل دليل من الدليلين المتعارضين مساويا للآخر، فلا يجوز الجمع بين دليل قوي ودليل ضعيف، بل يصار هنا إلى ترجيح الأقوى.

3- أن يكون الجمع واضحا جليا يزيل التعارض , ولا يزيد الإشكال إشكالا.

4- أن يكون الحديثان المختلفان - مثلا- واردين في زمن واحد , فإذا اختلف زمن الحديثين , ودل احدهما صراحة على أنه ناسخ أو منسوخ , أو اجتمعت الامة على نسخ أحدهما , أو العمل بأحدهما , ولو لم يذكر النسخ , فإنه يدل على أنه منسوخ , وإن لم يذكروه ,وبالتالي فإن الجمع بينهما يؤدي الي الجمع بين ماهو دليل , وما ليس بدليل.

5- ان يكون الجمع بين الدليلين لغرض صحيح وعلى وجه صحيح أما الغرض الصحيح فهو رفع التعارض القائم بينهما , ويكون مستندا الى دليل شرعي. أما الوجه الصحيح بأن يكون مقبولا , غير متعسف ولا متكلف , ولا يخرج عن المقاصد الكلية للتشريع ,وأن لا يكون بالتأويل البعيد , فلا يخرج عن القواعد المقررة في اللغة , أو قواعد الدين المعلومة بالضرورة , ولا يخرج إلى ما لايليق بكلام الشارع الحكيم

وذلك لأن الجمع لا بد ان يكون فيه مناسبة ظاهرة , أو قرينة من اللغة أو الشرع تدل على صحة المعنى الذي حمل عليه الحديث بالجمع , ولا يكون بالاحتمالات المجردة , والآراء المحضة[9].

([9]) قواعد رفع الاختلاف بين الاحاديث النبوية لنور عبدالسلام مسعي (ص233- 234).

المبحث الأول

قواعد الجمع بين الأحاديث المختلفة:

القاعدة الأولى: الأصل في الاختلاف إباحة الفعلين معاً:

هذه القاعدة وضعها الامام الشافعي, وسار عليها في كتاب " اختلاف الحديث", وأخذها عنه الأئمة الذين كتبوا في ذلك مثل ابن قتيبة والطحاوي. كما سار عليها أصحاب الصحاح والسنن, وخاصة البخاري واالنسائي[10].

مثال هذه القاعدة: إباحة عدد غسل أعضاء الوضوء مرة مرة, ومرتين مرتين, وثلاثاً ثلاثاً[11]. والمقصود من الحديث أن أقل ما يجزىء في الوضوء مرة واحدة, لكن الأكمل ثلاث[12].

القاعدة الثانية: الأصل في اللفظ حمله على ظاهره:

إن الكلمات معبرة عما وضعت له في اللغة. لذلك لا تصرف الكلمة عن موضعها في اللغة, ولا يترك ظاهر معناها إلا إذا تعذر حملها على ظاهرها وقام دليل على وجوب تأويلها[13] . قال ابن حزم الأندلسي – رحمه الله –:" أن لغة النبي صلى الله عليه وسلم التي خاطبنا بها لا يحل أن نتعدى بألفاظها عن موضوعاتها إلى ما سواه أصلا"[14] . فإن الأمة متفقة على أن اللفظ لا يخرج عما وضع له في اللغة إلا لدليل قوي يحتم ذلك[15].

القاعدة الثالثة: الأصل في الحديث العموم:

اتفق أهل العلم بالحديث والفقه والأصول على أن الأصل في لفظ النص أن يكون عاماً, وأن التخصيص استثناء. ويلزم من ذلك أنه لا يجوز التعامل مع النصوص الشرعية أن نلتجىء إلى

([10]) مختلف الحديث وجهود المحدثين فيه (ص132).

([11]) والأحاديث في ذلك ثابتة ينظر صحيح البخاري في: كتاب الوضوء, الابواب , بَابُ الْوُضُوءِ مَرَّةً مَرَّةً, وبَابُ الْوُضُوءِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ, و بَابُ الْوُضُوءِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا(1/ 43) رقم (157– 158– 159).

([12]) اختلاف الحديث (8/ 599).

([13]) الإحكام في أصول الأحكام – لابن حزم (3/ 44).

([14]) الإحكام في أصول الأحكام – لابن حزم (3/ 44).

([15]) مختلف الحديث وجهود المحدثين فيه (ص133).

تخصيص حديث بآخر إلا إذا تعذر الجمع بطريقة أخرى من طرق الجمع. وذلك لأن العموم صيغة ورود اللفظ الجامع لأشياء ركب ذلك اللفظ عليها. فإذا جاء الاستثناء وجب الرجوع اليه[16]

المبحث الثاني

أوجه الجمع بين الأحاديث المختلفة

قد يرد الحديثان عامين أو خاصين. كما يمكن أن يرد أحدهما عاماً والآخر خاصاً. كما أن أحدهما قد يقيد الآخر. وبناء على ذلك فإن أوجه الجمع ستكون متنوعة. كما يلي بينها.

الوجه الأول: الجمع بالتخصيص:

التخصيص في اصطلاح الاصوليين. " هو قَصْرُ الْعَامِّ عَلَى بَعْضِ أَفْرَادِهِ"[17] ففي التخصيص صرف للعام عن عمومه وإرادة بعض ما ينطوي تحته من أفراد[18]. والعام:" هو اللفظ الموضوع وضعا واحدا للدلالة على جميع ما يصلح له من الأفراد على سبيل الشمول والاستغراق من غير حصر في كمية معينة أو عدد معين"[19]. والخاص: " هو كل لفظ وضع لمعنى واحد على الانفراد أو على كثير محصور"[20].

والجمع بالتخصيص يكون في حالة ورود حديثين أحدهما عام والآخر خاص, ويعالجان موضوعاً واحداً ولكن أحكامهما مختلفة. فيجمع بين الخاص والعام بحمل العام على الخاص, وذلك ببيان أن المراد بالعام بعض أفراده, وأن حكمه يسري على كل الحالات التي تناولها ما عدا الحالة التي نص عليها الخاص, فتستثنى من حكم العام وينطبق عليها ما ورد في النص الخاص. وبهذا

([16]) ينظر المصدر السابق (ص133).

([17]) كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي (1/ 306),و تشنيف المسامع بجمع الجوامع تأليف: بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤ هـ), تحقيق: د سيد عبد العزيز – د عبد الله ربيع، المدرسان بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر, نشر: مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث – توزيع المكتبة المكية, الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م (2/ 715).

([18]) منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث (ص165).

([19]) الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني بهامشه (2/ 938).

([20]) التلويح على التوضيح لمتن التنقيح (1/ 62), و منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث (ص157).

الجمع يعمل بكلا الدليلين: فيعل بالنص الخاص فيما تناوله, ويعمل بالنص العام في جميع ما تناوله ما عدا الحالة التي ورد فيها الخاص[21].

الوجه الثاني: الجمع بالتقييد:

المطلق هو "اللفظ الدال على الماهية من غير قيد يقلل من شيوعه"[22] وبذلك يدل على موضوع واحد دون تعيين, شاملاً لجنسه, من غير قيد في الوصف أو الشرط أو الزمان أو المكان أو غيرها. ومن أمثلة المطلق: رجل, كتاب... فكل لفظ منها شائع في جنسه, فلفظ رجل دال على كل فرد من أفراد الرجال, وليست دلالته على جميع الأفراد دفعة واحدة, وإنما دلالته على أساس شيوع لفظه في جميع الأفراد[23] . والمقيد:" المقيد هو اللفظ الدال على الماهية بقيد يقلل من شيوعه"[24] فهو يتناول عند دلالته – على موضوعه – واحداً توفر فيه قيد من القيود. مثال المقيد: رجل رشيد, كتاب تاريخ, ... والتقييد هو صرف اللفظ المطلق عن شيوعه, وانتشاره, وحصر دلالته على موضوع واحد توفر فيه قيد من القيود. وحمل المطلق على المقيد معناه بيان المقيد للمطلق بالتقليل من شيوع المطلق فبدلا من أن يكون مدلول اللفظ حكما في فرد منتشر, يصبح حكما في فرد مقيد بالقيد نفسه. فعند ما يطلب الشارع مثلاً عتق رقبة يفيد في تحقيق المطلوب أي رقبة, ولكن عندما نحمل هذا المطلق على المقيد الذي وصفت فيه الرقبة بالإيمان في نص آخر, لا تجزىء إلا الرقبة التي توفر فيها ذلك الوصف[25] .

والجمع بين المتعارضين يحمل المطلق على المقيد يكون عند ما يرد نصان في موضوع واحد ولكن حكمهما مختلفان, حيث ورد الحكم في أحدهما مطلقاً, وفي الآخر مقيداً, أو كان سبب

([21]) منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث (ص157).

([22]) روضة الناظر وجنة المناظر (2/ 8), و العزيز شرح الوجيز تأليف: عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي القزويني (ت ٦٢٣هـ), تحقيق: علي محمد عوض – عادل أحمد عبد الموجود, نشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان, الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م (1/ 10) بهامشه , والمصدر السابق (ص162).

([23]) المصدر السابق (ص162).

([24]) العزيز شرح الوجيز (1/ 10), وشرح مختصر الروضة تأليف: سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين (المتوفى : ٧١٦هـ), تحقيق : عبد الله بن عبد المحسن التركي, نشر : مؤسسة الرسالة, الطبعة : الأولى ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م (2/ 631), المصدر السابق (ص163) بتصرف.

([25]) منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث (ص163).

الحكم في أحدهما مطلقاً, وفي الآخر مقيداً. فيجمع بين النصين بحمل المطلق على المقيد, وبهذا يتبين أن المراد بالمطلق هو المقيد, فيزول التعارض الظاهري ويعمل بالنصين معا[26] .

الوجه الثالث: الجمع بحمل الأمر على الندب:

الأمر "هو اللفظ الدال على طلب الفعل على جهة الاستعلاء"[27]. ووردت صيغة الأمر في لسان العرب مستعملة في الطلب على وجوه عدة: منها الإيجاب, والندب, والتأديب, والإرشاد, والإباحة, والتهديد, والتعجيز. وغيرها من المعاني, وقد اوصلها بعض الأصوليين الى خمسة وثلاثين. والجمع بين مختلف الحديث بصرف الأمر عن الوجوب وحمله على الندب يكون في حالة ورود حديثين أحدهما يوجب فعل شيء الآخر يجعل فعل ذلك الشيء مباحاً أو مندباً. فيجمع بين الحديثين بجعل الحديث المبيح أو النادب قرينة صارفة للأمر – في الحديث الموجب – من الوجوب الى الندب. وفي هذا الجمع عمل بالدليلين, ويتمثل العمل بالحديث المبيح أو النادب في أن ذلك الفعل يجوز تركه, ويتمثل العمل بالحديث الآمر بالشيء في أن فعل ذلك الشيء هو الأولى[28] .

الوجه الرابع: الجمع بحمل النهي على الكراهة:

النهي:" اللفظ الدال على طلب الامتناع من الفعل على جهة الاستعلاء"[29]. ووردت صيغة النهي في لسان العرب مستعملة في طلب الكف على وجوه عدة: منها التحريم, والكرهة,

---

([26]) المصدر السابق (ص163).

([27]) المحصول للرازي (2/ 17), و شرح المعالم في أصول الفقه تأليف: ابن التلمساني عبد الله بن محمد علي شرف الدين أبو محمد الفهري المصري (ت ٦٤٤ هـ), تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض, نشر: عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان, الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م (1/ 234), ونهاية الوصول في دراية الأصول تأليف: صفي الدين محمد بن عبد الرحيم الأرموي الهندي (٧١٥ هـ), تحقيق: د. صالح بن سليمان اليوسف – د. سعد بن سالم السويح, نشر: المكتبة التجارية بمكة المكرمة, الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م (3/ 823).

([28]) المصد السابق (ص174– 176).

([29]) كشف الأسرار (1/ 256), ومفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول تأليف: أبو عبد الله محمد بن أحمد الحسني التلمساني (ت ٧٧١), تحقيق: محمد علي فركوس, نشر: المكتبة المكية – مكة المكرمة، مؤسسة الريان – بيروت (لبنان), الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م (ص412) منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث (ص177).

والإرشاد, والدعاء, والتحقير, واليأس, وبيان العاقبة, وغيرها من المعاني. والجمع بين مختلف الحديث بصرف النهي عن التحريم, وحمله على الكراهة, يكون في حالة ورود حديثين: أحدهما ينهى عن فعل شيء, والآخر يجيز فعل ذلك الشيء, فيجمع بين الحديثين بجعل الحديث المجيز قرينة صارفة للنهي –في الحديث المحرم – من التحريم إلى الكراهة. وفي هذا الجمع عمل بالدليلين. ويتمثل العمل بالحديث المبيح في جواز فعل ذلك الشيء رفعا للحرج. ويتمثل العمل بالحديث الناهي – بعد حمله على الكراهة – في أن فعل ذلك الشيء هو خلاف الأولى. ويكون هذا عند جهل التاريخ, أما لو عرف التاريخ وتحقق النسخ فالعبرة بالمتأخر, فإن كان النهي بعد الإباحة فيدل على المنع, وإن كانت الإباحة بعد الحظر فيدل على الجواز[30] .

الوجه الخامس: الجمع بحمل اللفظ على المجاز:

ينقسم اللفظ باعتبار استعماله في المعنى إلى قسمين: حقيقة[31] ومجاز[32] .

ولا يوصف اللفظ بأنه حقيقة أو مجاز إلا بعد الاستعمال. فإذا استعمل في المعنى الذي وضع له في اصطلاح المتخاطبين فهو حقيقة لغوية: كاستعمال الإنسان في الحيوان الناطق, أو شرعية: كاستعمال الصلاة في الأقوال والأفعال المعروفة, أو عرفية عرفاً عاماً: كاستعمال الدابة في ذوات الأربع, أو عرفية عرفاً خاصاً: كاستعمال الرفع والنصب والجر في معانيها المعروفة عند النحاة.

وإذا استعمل اللفظ في غير ما وضع له في اصطلاح المتخاطبين لعلاقة وقرينة فهو مجاز لغوي: كاستعمال الأسد في الرجل الشجاع, أو شرعي: كاستعمال الصلاة في الدعاء, أو عرفي: كاستعمال الدابة في كل ما دب على وجه الأرض, ويعرف المعنى الحقيقي للفظ بالسماع من أهل اللغة. وإذا كان اللفظ محتملاً للحقيقة والمجاز حمل على الحقيقة؛ لأنها الأصل والمجاز

([30]) المصدر السابق (ص177– 178).

([31]) يقول الآمدي :"الحقيقة هي اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِيمَا وُضِعَ لَهُ أَوَّلًا فِي الاصطلاح الذي فيه التخاطب". الإحكام للآمدي (1/ 27– 28).

([32]) المجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لغةً أو عرفاً أو شرعاً لعلاقة بينه وبين ما وضع له أولاً مع قرينة مانعة من إرادة ما وضع له أولاً". مفتاح الوصول (ص471), ومنهج التوفيق والترجيح (ص181) بهامشه.

عارض. ولا يجوز أن يقصد باللفظ معناه الحقيقي ومعناه المجازي في آن واحد, ولكن يجوز العدول عن استعمال اللفظ في معناه الحقيقي إلى استعماله في معناه المجازي؛ وذلك إذا لم يستقم استعمال اللفظ في معناه الحقيقي, وقد يترك المعنى الحقيقي ويراد المعنى المجازي لدلالة في نفس الكلام, أو لدلالة في سياق الكلام, أو لدلالة في العرف. وقد يترك استعمال اللفظ في حقيقته ويستعمل في مجازه, وذلك للجمع بين نصين متعارضين[33].

والجمع بين الأحاديث بالحمل على المجاز[34] يكون في حالة ورود حديثين خاصي الدلالة وكانا متعارضين بحيث وردا على محل واحد بحكمين مختلفين وتعذر إنزال كل واحد منهما على موضع يختلف عن موضع الآخر, وكان أحد الحديثين له معنيان: معنى حقيقي يتعارض مع المعنى الحقيقي للحديث الآخر. ومعنى مجازي يتفق مع المعنى الحقيقي للحديث الآخر. فيحمل الحديث الذي له معنيان على معناه المجازي؛ لكي يتوافق الحديثان, ويزول التعارض, وبذلك يعمل بكلا الحديثين أحدهما بمعناه الحقيقي, والآخر بمعناه المجازي. فإن كان كلا الحديثين له معنيان: معنى حقيقي, ومعنى مجازي؛ فالذي يبقى على حقيقته هو الراجح من الحديثين, ويحمل المرجوح منهما على المجاز؛ لأن المرجوح هو الأولى بالتأويل حتى يوافق الراجح. فإن تساوى الحديثان في الرجحان فينظر أي الحديثين مجازه أوضح وأقرب إلى الحقيقة فيحمل على المجاز, ويبقى الآخر على الحقيقة[35] .

الوجه السادس: الجمع ببيان اختلاف الحال, أو اختلاف المحل:

الجمع ببيان اختلاف الحال يكون في حال ورود حديثين متعارضين بحيث وردا على شيء واحد بحكمين مختلفين فيجمع بينهما بتنزيل كل واحد من الحكمين على حال يختلف عن الحال الذي أنزل عليه الحديث الآخر, بهذا يرتفع التعارض بين الحكمين المختلفين لاختلاف موضع كل واحد منهما, ويعمل بالدليلين كل في موضعه, ويتم ذلك من خلال القرائن والأدلة التي ترشد إلى موضع كل منهما. والجمع باختلاف الحال غالباً ما يكون بين حديثين خاصي الدلالة. **وأما** الجمع باختلاف المحل فيستعمل غالباً في الجمع بين حديثين متعارضين عامي الدلالة, ويعبر

([33]) ينظر المصدر السابق (ص181- 183).

([34]) "يحمل اللفظ على حقيقته إذا تجرد ولا يحمل على مجازه إلا بدليل". التمهيد في أصول الفقه (2/ 273).

([35]) ينظر منهج التوفيق والترجيح (ص183).

عنه بالتنويع أو التوزيع أو التبعيض, حيث يحمل أحد الحديثين على بعض الأنواع, أو بعض الأشخاص, أو الموارد أو المعاني التي يشملها مدلول الحديث, ويحمل الحديث الآخر على البعض الآخر من هذه الأنواع أو الموارد أو الأشخاص, وذلك بحسب القرائن التي تحف بالحديثين والتي ترشد إلى محل كل واحد من الحديثين. والجمع باختلاف المحل أو بالتبعيض أو بالتوزيع كل هذه المصطلحات تعبير عن التوفيق بين المتعارضين باختلاف المحل. والجمع باختلاف الحال, والجمع باختلاف المحل, متداخلان حتى يكادا أن يكونا مسلكاً واحداً؛ لأن مؤداهما إنزال كل واحد من الحديثين المتعارضين موضعاً يختلف عن موضع الآخر[36] .

الوجه السابع: الجمع بالأخذ بالزيادة:

إذا ورد حديثان وكان في أحدهما زيادة لا توجد في الآخر, ننظر في هذه الزيادة, فإن كانت منافية للمزيد عليه فيتعارض الحديثان ويصار إلى الترجيح بينهما. وإن كانت الزيادة غير منافية للمزيد عليه, فيجمع بين الحديثين بقبول الزيادة ويعمل بالحديثين فيما التقيا فيه وبالزيادة فيما دلت عليه؛ لأن في العمل بالحديث المشتمل على الزيادة إعمالاً لكلا الحديثين, وذلك أن الحديث المشتمل على زيادة يتضمن الحديث الذي ليس به زيادة, بينما لو اقتصرنا على الحديث الذي ليس به زيادة, فسيحدث إلغاء للزيادة, وإهمال نص شرعي ثبتت صحته. والأخذ بالزيادة مشروط بأن تكون الزيادة مقبولة, أما إذا لم تكن كذلك فلا داعي للترجيح ولا الجمع, وترفض الزيادة[37] .

([36]) منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث (ص184- 185).

([37]) المصدر السابق (ص185).

الوجه الثامن: الجمع بجواز أحد الأمرين:

إذا ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم فعلان مختلفان: بأن يفعل الشيء مرة, ويتركه أو يفعل نقيضه مرة أخرى, كأن يصوم يوم إثنين ويفطر يوم إثنين آخر. أو يقوم عند رؤية جنازة, ثم يقعد عند رؤية جنازة أخرى, أو يسجد للسهو مرة قبل السلام, ومرة بعد السلام, أو أن يفعل الرسول صلى الله عليه وسلم الأمر عدة مرات ولكن بكيفيات مختلفة كصلاته للخوف؛ حيث صلاها صلى الله عليه وسلم عدة مرات بكيفيات مختلفة. ذهب جمع من أهل العلم إلى أن أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم لا تتعارض ولا يتصور تعارضها, وأن ما يرد من أفعال مختلفة في أمر واحد ما هي إلا صور متنوعة يجوز للمكلف فعل أحدها على سبيل التخيير[38]

الخاتمة

وأختم بحثي هذا بان قاعدة الجمع من أهم القواعد التي وضعها العلماء من محدثين واصوليين وفقهاء التي تمكنوا من خلالها التوفيق والعمل بكل ما يعرض لهم من اختلاف او تعارض بين الادلة حيث تمكنوا من العمل بكل الادلة التي يوهم ظاهرها التعارض بحمل كل دليل على ما دل عليه للخروج من ذلك الاختلاف وإعمالاً للنصوص كلها دون إهمال شيء منها, وكانت جهود العلماء في ذلك جهود كبير أكثر من أن تحصر في هذا البحث المتواضع وذلك ظاهر في مؤلفاتهم وانا لم استوفي كل ما ذ كروه في هذه القاعدة لضيق المقام.

الحمد لله أولاً وآخراً على نعمائه أن يسر لي التمام لهذا البحث المتواضع فما كان في عملي من صواب فمن الله, وما كان فيه من خلل وزلل أو تقصير فمن نفسي والشيطان, وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

([38]) المصدر السابق (ص189).

المصادر والمراجع

1- التقريب والتيسير للنووي, تأليف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ), تحقيق: محمد عثمان الخشت, نشر: دار الكتاب العربي، بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

2- القاموس المحيط, تأليف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت ٨١٧هـ), تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة, نشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان. الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

3- المفردات في غريب القرآن تأليف: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (ت ٥٠٢هـ), تحقيق: صفوان عدنان الداودي, نشر: دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت, الطبعة: الأولى - ١٤١٢ هـ .

4- مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين والفقهاء, تأليف: الدكتور أسامة بن عبدالله خياط, الأستاذ المشارك بجامعة أم القرى – قسم الكتاب والسنة, نشر دار الفضيلة, الطبعة الأولى 1421 هـ - 2001 م.

5- مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين, تأليف: الدكتور نافذ حسين حماد أستاذ مساعد بالجامعة الإسلامية – غزة. نشر دار الوفاء للطباعة والنشر, الطبعة الألى 1428هـ - 2008 م.

6- قواعد رفع الاختلاف بين الاحاديث النبوية, تأليف: الدكتور نورالدين عبدالسلام مسعي الجزائري, نشر مكتبة الإمام الذهبي – الكويت. الطبعة الأولى 1441هـ - 2020 م.

7- دروس للشيخ أبو إسحاق الحويني, تأليف: أبو إسحاق الحويني الأثري حجازي محمد شريف, مصدر الكتاب : دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية (1/14 http://www.islamweb.net).

8- المهذب في علم أصول الفقه المقارن, تأليف: عبد الكريم بن علي بن محمد النملة, نشر: مكتبة الرشد – الرياض. الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

9- التعارض في الحديث, تأليف: الدكتور لطفي بن محمد الزغير أستاذ مساعد في كلية المعلمين في بيشة – جامعة الملك خالد, نشر العبيكان للنشر, الطبعة الأولى 1428هـ - 2008 م.

10- مختلف الحديث وجهود المحدثين, تأليف: الدكتور الهادي روشو التونسي, نشر دار ابن حزم, بيروت – لبنان. الطبعة الأولى 1430 هـ - 2009م.

11- صحيح البخاري, تأليف: أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبه البخاري الجعفي, تحقيق: جماعة من العلماء, الطبعة: السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، ١٣١١ هـ، بأمر السلطان عبد الحميد الثاني.

12- اختلاف الحديث, تأليف: محمد بن إدريس الشافعي, مطبوع بآخر: كتاب «الأم» للشافعي, نشر: دار الفكر – بيروت. الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

13- الإحكام في أصول الأحكام – لابن حزم, تأليف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت ٤٥٦ هـ), تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر, نشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت.

14- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي. تأليف: علاء الدين، عبد العزيز بن أحمد البخاري (ت ٧٣٠ هـ), نشر: شركة الصحافة العثمانية، إسطنبول , الطبعة: الأولى، مطبعة سنده ١٣٠٨ هـ - ١٨٩٠ م .

15- تشنيف المسامع بجمع الجوامع تأليف: بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤ هـ), تحقيق: د سيد عبد العزيز – د عبد الله ربيع، المدرسان بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر, نشر: مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث – توزيع المكتبة المكية, الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

16- منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث, تأليف: الدكتور عبدالمجيد إسماعيل السوسوة الأستاذ المساعد ورئيس قسم أصول الفقه والحديث, كلية الشريعة والقانون – صنعاء. نشر دار النفائس للنشر والتوزيع – الأردن. الطبعة الأولي 1418 هـ - 1997 م.

17- الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني, تأليف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠ هـ), تحقيق: أبو مصعب «محمد صبحي» بن حسن حلاق [ت ١٤٣٨ هـ], نشر: مكتبة الجيل الجديد، صنعاء – اليمن.

18- التلويح على التوضيح لمتن التنقيح, تأليف: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت ٧٩٢ هـ), ومعه: التوضيح في حل غوامض التنقيح، لصدر الشريعة المحبوبي (ت ٧٤٧ هـ), نشر: مطبعة محمد علي صبيح وأولاده بالأزهر – مصر , الطبعة: ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م.

19- روضة الناظر وجنة المناظر, تأليف: موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة الجماعيلي (٥٤١ - ٦٢٠ هـ), نشر: مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع, الطبعة: الطبعة الثانية ١٤٢٣ هـ-٢٠٠٢ م.

20- العزيز شرح الوجيز تأليف: عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي القزويني (ت ٦٢٣هـ), تحقيق: علي محمد عوض - عادل أحمد عبد الموجود, نشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان, الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

21- شرح مختصر الروضة تأليف: سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين (المتوفى : ٧١٦هـ), تحقيق : عبد الله بن عبد المحسن التركي, نشر : مؤسسة الرسالة, الطبعة : الأولى ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.

22- المحصول, تأليف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦ هـ), تحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني, نشر: مؤسسة الرسالة, الطبعة: الثالثة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

23- شرح المعالم في أصول الفقه تأليف: ابن التلمساني عبد الله بن محمد علي شرف الدين أبو محمد الفهري المصري (ت ٦٤٤ هـ), تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض, نشر: عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان, الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م .

24- نهاية الوصول في دراية الأصول تأليف: صفي الدين محمد بن عبد الرحيم الأرموي الهندي (٧١٥ هـ), تحقيق: د. صالح بن سليمان اليوسف - د. سعد بن سالم السويح, نشر: المكتبة التجارية بمكة المكرمة, الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م (3/ 823).

25- مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول تأليف: أبو عبد الله محمد بن أحمد الحسني التلمساني (ت ٧٧١), تحقيق: محمد علي فركوس, نشر: المكتبة المكية - مكة المكرمة، مؤسسة الريان - بيروت (لبنان), الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

26- الإحكام في أصول الأحكام, تأليف: علي بن محمد الآمدي, نشر: المكتب الإسلامي، (دمشق - بيروت),الطبعة: الثانية، ١٤٠٢ هـ.

27- التمهيد في أصول الفقه , تأليف: محفوظ بن أحمد بن الحسن أَبُو الخطاب الكَلْوَذَاني الحنبلي (٤٣٢ - ٥١٠ هـ), تحقيق: جـ ١، ٢ (د مفيد محمد أبو عمشة)، جـ ٣، ٤ (د محمد بن علي بن إبراهيم), نشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع, الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.

Sources and References

1. Al-Taqreeb wal-Tayseer by Al-Nawawi , Author: Abu Zakariya Yahya bin Sharaf Al-Nawawi (d. 676 AH), Edited by: Muhammad Uthman Al-Khasht, Published by: Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut. First Edition, 1405 AH - 1985 AD.

2. Al-Qamoos Al-Muheet , Author: Majd Al-Din Abu Taher Muhammad bin Ya'qub Al-Fayrouzabadi (d. 817 AH), Edited by: Heritage Verification Office at Al-Risala Foundation, Published by: Al-Risala Foundation for Printing, Publishing, and Distribution, Beirut - Lebanon. Eighth Edition, 1426 AH - 2005 AD.

3. Al-Mufradat fi Gharib Al-Qur'an , Author: Abu Al-Qasim Al-Hussein bin Muhammad, known as Al-Raghib Al-Isfahani (d. 502 AH), Edited by: Safwan Adnan Al-Dawoodi, Published by: Dar Al-Qalam, Al-Dar Al-Shamiya - Damascus, Beirut. First Edition, 1412 AH.

4. Mukhtalif Al-Hadith between the Hadith Scholars, Usuliyyin, and Jurists , Author: Dr. Osama bin Abdullah Khayyat, Associate Professor at Umm Al-Qura University – Department of the Book and the Sunnah, Published by: Dar Al-Fadila, First Edition 1421 AH - 2001 AD.

5. Mukhtalif Al-Hadith between the Jurists and Hadith Scholars , Author: Dr. Nafiz Hussein Hammad, Assistant Professor at the Islamic University – Gaza. Published by: Dar Al-Wafa for Printing and Publishing, First Edition 1428 AH - 2008 AD.

6. Rules for Resolving Differences between Prophetic Hadiths , Author: Dr. Nour Al-Din Abdel-Salam Messaoui Al-Jazaeri, Published by: Al-Imam Al-Dhahabi Library – Kuwait. First Edition 1441 AH - 2020 AD.

7. Lessons by Sheikh Abu Ishaq Al-Huwaini , Author: Abu Ishaq Al-Huwaini Al-Athari, Hijazi Muhammad Sharif, Source: Audio lessons transcribed by the Islamic Network website http://www.islamweb.net (1/14).

8. Al-Muhathab in the Science of Comparative Usul Al-Fiqh , Author: Abdul Kareem bin Ali bin Muhammad Al-Namlah, Published by: Al-Rushd Library – Riyadh. First Edition: 1420 AH - 1999 AD.

9. Conflict in Hadith , Author: Dr. Lutfi bin Muhammad Al-Zugheer, Assistant Professor at the Teachers College in Bisha – King Khalid University, Published by: Obeikan Publishing, First Edition 1428 AH - 2008 AD.

10. Mukhtalif Al-Hadith and the Efforts of the Hadith Scholars , Author: Dr. Al-Hadi Roshou Al-Tunisi, Published by: Ibn Hazm Publishing House, Beirut – Lebanon. First Edition 1430 AH - 2009 AD.

11. Sahih Al-Bukhari , Author: Abu Abdullah, Muhammad bin Ismail bin Ibrahim bin Al-Mughirah bin Bardizbah Al-Bukhari Al-Ja'fi, Edited by: A group of scholars, Edition: Al-Sultania, printed by Al-Amiriya Press, Bulaq, Egypt, 1311 AH, by order of Sultan Abdul Hamid II.

12. Ikhtilaf Al-Hadith , Author: Muhammad bin Idris Al-Shafi'i, Printed at the end of: Kitab "Al-Umm" by Al-Shafi'i, Published by: Dar Al-Fikr – Beirut. Second Edition, 1403 AH - 1983 AD.

13. Al-Ihkam fi Usul Al-Ahkam by Ibn Hazm, Author: Abu Muhammad Ali bin Ahmed bin Saeed bin Hazm (d. 456 AH), Edited by: Sheikh Ahmad Muhammad Shakir, Published by: Dar Al-Afaq Al-Jadida, Beirut.

14. Kashf Al-Asrar an Usul Fakhr Al-Islam Al-Bazdawi , Author: Ala Al-Din, Abdul Aziz bin Ahmad Al-Bukhari (d. 730 AH), Published by: Ottoman Press Company, Istanbul. First Edition, Sindh Printing Press 1308 AH - 1890 AD.

15. Tashneef Al-Masaami' bi Jam'i Al-Jawami' , Author: Badr Al-Din Muhammad bin Abdullah bin Bahadur bin Abdullah Al-Zarkashi (d. 794 AH), Edited by: Dr. Said Abdul Aziz - Dr. Abdullah Rabi', Professors at the College of Islamic and Arabic Studies, Al-Azhar University, Published by: Qurtuba Library for Scientific Research and Heritage Revival - Distributed by Makkah Library, First Edition, 1418 AH - 1998 AD.

16. Manhaj Al-Tawfiq wal-Tarjih bayn Mukhtalif Al-Hadith , Author: Dr. Abdul Majeed Ismail Al-Suwwa, Assistant Professor and Head of the Department of Usul Al-Fiqh and Hadith, College of Sharia and Law – Sana'a. Published by: Dar Al-Nafaes for Publishing and Distribution – Jordan. First Edition 1418 AH - 1997 AD.

17. Al-Fath Al-Rabbani min Fatawa Al-Imam Al-Shawkani , Author: Muhammad bin Ali bin Muhammad bin Abdullah Al-Shawkani Al-Yamani (d. 1250 AH), Edited by: Abu Musab "Muhammad Subhi" bin Hassan Hallaq [d. 1438 AH], Published by: Al-Jil Al-Jadeed Library, Sana'a – Yemen.

18. Al-Talweeh ala Al-Tawdheeh li Matn Al-Tanqeeh , Author: Saad Al-Din Masoud bin Umar Al-Taftazani (d. 792 AH), along with: Al-Tawdheeh fi Hal Ghawamid Al-Tanqeeh by Sadr Al-Sharia Al-Mahbubi (d. 747 AH), Published by: Muhammad Ali Subaih and Sons Press in Al-Azhar - Egypt, Edition: 1377 AH - 1957 AD.

19. Rawdat Al-Nazir wa Jannat Al-Manazir , Author: Muwaffaq Al-Din Abdullah bin Ahmad bin Qudamah Al-Jama'ili (541 - 620 AH), Published by: Al-Rayyan Foundation for Printing, Publishing, and Distribution, Second Edition 1423 AH-2002 AD.

20. Al-Aziz Sharh Al-Wajeez , Author: Abdul Kareem bin Muhammad bin Abdul Kareem, Abu Al-Qasim Al-Rafi'i Al-Qazwini (d. 623 AH), Edited by: Ali Muhammad Awad - Adel Ahmad Abdul Majeed, Published by: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut – Lebanon, First Edition, 1417 AH - 1997 AD.

21. Sharh Mukhtasar Al-Rawdah , Author: Sulayman bin Abdul Qawi bin Al-Karim Al-Tufi Al-Sarsari, Abu Al-Rabi', Najm Al-Din (d. 716 AH), Edited by: Abdullah bin Abdul Muhsin Al-Turki, Published by: Al-Risala Foundation, First Edition, 1407 AH / 1987 AD.

22. Al-Mahsool , Author: Abu Abdullah Muhammad bin Omar bin Al-Hassan bin Al-Hussain Al-Taymi Al-Razi, known as Fakhr Al-Din Al-Razi Khatib Al-Rayy (d.

606 AH), Edited by: Dr. Taha Jabir Fayyad Al-Alwani, Published by: Al-Risala Foundation, Third Edition, 1418 AH - 1997 AD.

23. Sharh Al-Ma'alim fi Usul Al-Fiqh , Author: Ibn Al-Tilmisani Abdullah bin Muhammad Ali Sharaf Al-Din Abu Muhammad Al-Fihri Al-Masri (d. 644 AH), Edited by: Sheikh Adel Ahmad Abdul Majeed, Sheikh Ali Muhammad Awad, Published by: Alam Al-Kutub for Printing, Publishing, and Distribution, Beirut – Lebanon, First Edition, 1419 AH - 1999 AD.

24. Nihayat Al-Wusool fi Dirayat Al-Usul , Author: Safi Al-Din Muhammad bin Abdul Rahim Al-Armawi Al-Hindi (715 AH), Edited by: Dr. Saleh bin Sulaiman Al-Yousef - Dr. Saad bin Salem Al-Suwaish, Published by: Al-Maktaba Al-Tijariya in Makkah, First Edition, 1416 AH - 1996 AD (3/823).

25. Miftah Al-Wusool ila Bina' Al-Furoo' ala Al-Usul , Author: Abu Abdullah Muhammad bin Ahmad Al-Hasani Al-Tilmisani (d. 771 AH), Edited by: Muhammad Ali Ferkous, Published by: Al-Maktaba Al-Makkiya - Makkah Al-Mukarramah, Al-Rayyan Foundation - Beirut (Lebanon), First Edition, 1419 AH - 1998 AD.